S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/606
4 August 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٤ آب/أغسطس ١٩٩٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أبلغكم وعن طريقكم أعضاء مجلس الأمن، بأن حكومة العراق قدمت إلي، عملا بالفقرة ٨ (أ) '٢' من قرار المجلس ٩٨٦ (١٩٩٥)، خطة التوزيع التي أعدتها لشراء وتوزيع الإمدادات الإنسانية، للفترة الإضافية المحددة في القرار ١١١١ (١٩٩٧). واليوم أبلغت حكومة العراق بأنني وافقت على تلك الخطة شريطة أن يكون تنفيذها خاضعا لأحكام القرارين ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧) ومذكرة التفاهم، وذلك دون المساس بالإجراءات التي تطبقها لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠).

وهناك نسخة يجري إتاحتها للجنة من القائمة المصنفة للإمدادات والسلع التي صحبت خطة التوزيع التي قدمتها حكومة العراق. وقام خبراء من لجنة الأمم المتحدة الخاصة بتدقيق هذه القائمة حيث حددوا الأصناف التي ستكون خاضعة للإخطار بموجب الإجراءات المعتمدة من قبل المجلس في قراره ١٠٥١ (١٩٩٦)، وآلية رصد الصادرات/الواردات فيما يتعلق بالعراق. ويجري أيضا إرسال قائمة بالأصناف التي تندرج في هذه الفئة إلى اللجنة. وأرفقت مع هذه الرسالة خطة التوزيع والرسالة المتعلقة بقبولها.

(توقيع) كوفي ع. عنان

050897 050897 97-20999

المرفق الأول

رسالة مؤرخة ٤ آب/أغسطس ١٩٩٧ موجهة من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية إلى الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بالنيابة عن الأمين العام، أود الإفادة باستلام خطة التوزيع التي قدمتها حكومتكم للمرحلة الثانية، وأود أن أبلغكم بأني خولت من قبل الأمين العام أن أوافيكم بما يلي:

إن قراري مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧) يلزمان العراق بأن يكفل، على أساس خطة يقدمها العراق ويقرها الأمين العام، التوزيع العادل للأدوية واللوازم الصحية والمواد الغذائية والمواد والإمدادات اللازمة لتلبية الاحتياجات المدنية الأساسية (الإمدادات الإنسانية) التي يجري تصديرها إلى العراق بموجب الشروط المحددة في القرارين المذكورين. وتنص مذكرة التفاهم الموقعة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٦ بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وحكومة العراق بشأن تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) على أن تقوم حكومة العراق بإعداد خطة للتوزيع تصف فيها بالتفصيل الإجراءات التي يتعين اتباعها من قبل السلطات العراقية المختصة بهدف ضمان التوزيع العادل للإمدادات الإنسانية وعلى أن تقدم هذه الخطة إلى الأمين العام للموافقة عليها. وتنص المذكرة في هذا الصدد على أنه إذا اقتنع الأمين العام بأن الخطة تكفل بشكل واف التوزيع العادل للإمدادات الإنسانية على الشعب العراقي في جميع أنحاء البلد، فإنه سيقوم بإبلاغ حكومة العراق بذلك.

لذلك يشرفني أن أبلغ حكومة العراق عن طريقكم بأن الأمين العام، بعد أن درس خطة التوزيع، خلص إلى أن خطة التوزيع للمرحلة الثانية، بصيغتها النهائية التي قدمت في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٧، ينبغي أن تفي، في حالة تنفيذها بدقة، باشتراط التوزيع العادل للسلع الإنسانية على الشعب العراقي في جميع أنحاء البلد. ولذلك فهو يوافق على خطة التوزيع المذكورة، مع الملاحظات التالية:

إن الموافقة على خطة التوزيع خاضعة للشرط الذي يقضي بأن يكون تنفيذ هذه الخطة خاضعا للأحكام ذات الصلة الواردة في قراري مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧) ومذكرة التفاهم، وإذا حدث تضارب بين أحكام الخطة، من ناحية، والأحكام الواردة في القرارين ومذكرة التفاهم، من ناحية أخرى، تكون الغلبة للأحكام الواردة في الوثائق الأخيرة.

ولقد أحيط علما بالتأكيدات التي قدمتها حكومتكم في رسالة وزير خارجية العراق، المؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧، بأن تتولى الحكومة تلبية احتياجات الفئات الضعيفة المشار إليها في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (S/1997/419) خارج إطار قراري مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧). ونفهم من ذلك أن حكومتكم تلتزم بإتاحة الموارد الإضافية اللازمة لهذه البرامج عن طريق المستشفيات ومراكز الرعاية الاجتماعية وأية مؤسسات مماثلة أخرى. وفي سياق مسؤوليات الأمين العام بموجب القرارين ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧) فيما يتعلق بتحديد كفاية الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي وتقديم تقرير عن ذلك، سوف تواصل الأمم المتحدة مراقبة حالة هذه الفئات.

كما أن الموافقة على خطة التوزيع لا تعني المساس بالإجراءات التي تطبقها لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) فيما يتعلق بتصدير قطع الغيار والمعدات التي يكون تصديرها إلى العراق لازما لسلامة تشغيل خطوط أنابيب كركوك - يومورتاليك في العراق.

وتشمل الخطة قائمة مصنفة للإمدادات والسلع التي يتم شراؤها واستيرادها في إطار خطة التوزيع. ولا تشكل الموافقة على الخطة أي مساس بالإجراءات التي قد تتخذها اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) فيما يتعلق بالطلبات الخاصة بتصدير أصناف معينة وردت في القائمة المقدمة إلى اللجنة لكي تنظر فيها وفقا لإجراءاتها.

كذلك فإن القائمة المصنفة تحتوي على أصناف معينة ينبغي أن يكون تصديرها إلى العراق رهنا بإخطار الوحدة المشتركة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٠٥١ (١٩٩٦) لكون هذه الأصناف خاضعة للرصد نظرا لاحتمال استخدامها استخداما مزدوجا لأغراض مدنية أو محظورة بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

(توقيع) ياسوشي أكاشي
وكيل الأمين العام
للشؤون الإنسانية

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ٤ آب/أغسطس ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي يشرفني أن أرفق طيه خطة التوزيع المنقحة التي قدمتها حكومة العراق وفقا للقرار ١١١١ (١٩٩٧).

(توقيع) نـزار حمـدون
السفيـر
الممثل الدائم

ضميمة

خطـة التوزيـع التـي قدمتهـا حكومـة العـراق إلـى الأمين العـام
للأمم المتحدة وفقا لمذكرة التفاهم المؤرخة ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٦

موجز تنفيذي

١ - إن خطة التوزيع هذه، المشار إليها في الفقرة ٢ من مذكرة التفاهم الموقعة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٦ بين حكومة العراق والأمانة العامة للأمم المتحدة (يشار إليها أدناه باسم "المذكرة")، من أجل شراء وتوزيع الأغذية والأدوية والإمدادات الطبية وغيرها من الإمدادات الإنسانية المدنية الأساسية للمساعدة في التخفيف من المشاق التي يعانيها الشعب العراقي، تشكل عنصرا هاما في تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٩٨٦ (١٩٩٥)، (يشار إليه أدناه باسم "القرار")، وقرار مجلس الأمن ١١١١ (١٩٩٧) الذي مدد بموجبه أحكام القرار المذكور لفترة ستة أشهر أخرى.

٢ - ويتولى برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات (يشار إليه أدناه باسم "البرنامج") مسؤولية شراء الإمدادات الإنسانية وتوزيعها في المحافظات العراقية الشمالية الثلاث، دهوك وأربيل والسليمانية، وذلك وفقا للفقرة ٢٠ من المذكرة والفقرتين ٣ و ٦ من مرفقها الأول. ووفقا للفقرة ٢ من المرفق الأول للمذكرة، حدد البرنامج في خطة التوزيع (يشار إليها أدناه باسم "الخطة") الاحتياجات الإنسانية للمحافظات الشمالية الثلاث، مع ايلاء الاعتبار لكافة الظروف ذات الصلة في المحافظات الشمالية الثلاث وفي بقية البلد، بغية كفالة التوزيع العادل. ونوقشت هذه الاحتياجات مع حكومة العراق وأدرجت في الخطة.

٣ - ويتوقع إتاحة مبلغ بمجموع كلي قدره ٣٢٠ ١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتلبية احتياجات الشعب العراقي الإنسانية لفترة ستة أشهر. وتخصص الخطة من هذا المبلغ ما مقداره ٨٠٧ ملايين دولار لتوزيع الأغذية. وسيكفل برنامج توزيع الأغذية لكل شخص يوميا ٠٣٠ ٢ سعرة حرارية و ٤٧ غراما من البروتينات النباتية. وسينفذ توزيع الأغذية في إطار الممارسة القائمة لتوزيع الحصص، رهنا بأحكام المذكرة ذات الصلة بالمحافظات الشمالية الثلاث، حيثما تنطبق. وعلاوة على ذلك، سيتم شراء صابون ومنظفات تبلغ قيمتها تبلغ زهاء ٦٣ مليون دولار، وستوزع إلى جانب الحصص الغذائية وفقا للممارسة الحالية في العراق. وهنالك مبلغ آخر مقداره ٣٦ مليون دولار خصص لشراء معدات وقطع غيار لازمة لتجهيز الأغذية ومعدات للسوقيات من أجل ضمان سير نظام التوزيع. وفي دهوك وأربيل والسليمانية، سيقدم البرنامج المساعدة للأطفال والأمهات المستضعفين عن طريق مشروع للتغذية أدرجت له ميزانية تبلغ ٩,٩ ملايين دولار.

٤ - وستحصل الأدوية والامدادات الطبية على اعتماد مجموعه ٢١٠ ملايين دولار. ورهنا بأحكام المذكرة المتعلقة بالمحافظات الشمالية الثلاث، ستصل هذه المواد إلى المستفيدين الفعليين منها عن طريق المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية في العراق باستخدام نظام التوزيع الموجود. وتتاح لجميع مواطني العراق والمقيمين الأجانب فيه إمكانية الحصول على الخدمات الصحية العامة. وبالإضافة إلى توفير الأدوية والإمدادات الطبية التي تنقذ من الموت، سيجري شراء معدات أساسية تمس الحاجة اليها وسيجري إصلاح بعض الهياكل

الأساسية الصحية التي دمرت في المحافظات الشمالية الثلاث، وتبلغ حصة الأدوية والإمدادات الطبية في هذه المحافظات ٢٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، فضلا عن مبلغ آخر مقداره ١٠ ملايين دولار رصد لإصلاح الهياكل الأساسية في المحافظات ذاتها.

٥ - وما زالت حالة خدمات إمدادات المياه النظيفة والمرافق الصحية حرجة في جميع أنحاء العراق. ويقدر أن إصلاح هذا القطاع يتطلب ما يربو على ٥٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. بيد أنه بسبب النقص في الموارد، تخصص هذه الخطة ٤٤,١٧ مليون دولار فقط لهذا القطاع. ورصد مبلغ ٨,٤ مليون دولار لإصلاح مرافق المياه والصرف الصحي في بغداد، مما يوفر الخدمات لـ ٦,٥ مليون نسمة في المدينة والضواحي المحيطة بها. وسيستخدم باقي المبلغ وقدره ١٥,٧٧ مليون دولار لإصلاح مرافق المياه والمرافق الصحية في بقية أنحاء البلد. أما الباقي، ويبلغ ٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، فسوف يستخدم في إصلاح مرافق المياه والصرف الصحي في المحافظات الشمالية الثلاث.

٦ - ويتطلب إصلاح محطات توليد الطاقة الكهربائية وشبكات نقلها وتوزيعها قرابة ٦٧٥ مليون دولار، رصد منه في الخطة السابقة مبلغ ٤٩,١٧ مليون دولار، وتخصص الخطة الحالية مبلغا إضافيا مقداره ٥٥,٣ ملايين دولار لصيانة وإصلاح محطات الطاقة في بقية أنحاء البلد. وسيخصص جزء من هذا الاعتماد لشبكات نقل وتوزيع الطاقة في مختلف أنحاء العراق. وتقدر حصة المحافظات الشمالية الثلاث بمبلغ ١٩,٣ ملايين دولار.

٧ - ويخصص مبلغ ٥٠ مليون دولار لتلبية أمس الاحتياجات في قطاع الزراعة، وبخاصة لحماية النباتات ومكافحة أمراض المواشي وتوفير الأسمدة والبذور ذات النوعية الجيدة. وثمة نقص حاد في قطع الغيار اللازمة للآليات والمضخات الزراعية. ومن هذا المبلغ الإجمالي خصص للمحافظات الشمالية الثلاث مبلغ ٢٦ مليون دولار.

٨ - إن البيئة التعليمية في كافة أنحاء العراق ضعيفة. وتخصص هذه الخطة مبلغا متواضعا قدره ٢٧,٣ مليون دولار للقطاع التعليمي، منه مبلغ ١٥,٣ مليون دولار لمحافظات دهوك وأربيل والسليمانية. وسيستخدم هذا المبلغ من أجل إصلاح بعض المدارس المدمرة، وتوفير القرطاسية الأساسية، والطاولات، وغير ذلك من المواد المدرسية التي تقتضيها الضرورة العاجلة، لا سيما لمرحلة التعليم الابتدائي. لذلك رصدت حصة متواضعة مقدارها ٣,٦ ملايين دولار لدعم التعليم العالي خاصة لتوفير الكتب والمواد اللازمة لشعبات الطب والصيدلة وطب الأسنان والتمريض في الجامعات العراقية.

٩ - ولتلبية الاحتياجات الخاصة لسكان المحافظات الشمالية الثلاث، رصد في هذه الخطة مبلغ للأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام، وإعادة التوطين، وهي أنشطة تقدر تكلفتها الإجمالية بمبلغ ٨ ملايين دولار. وستقدم وكالات الأمم المتحدة المنجزة قوائم مصنفة للاحتياجات.

١٠ - والاحتياجات الإنسانية لسكان العراق ككل هائلة بفعل التدهور المتراكم في الأوضاع المعيشية والبيئية خلال السنوات السبع المنصرمة. وسوف يجري العمل على استعراض الحالة الإنسانية في العراق وفقا للفقرتين ٤ و ١١ من القرار والإبلاغ عنها في تقرير الـ ١٨٠ يوما المقدم من الأمين العام، بما يبين أن مختلف القطاعات

المذكورة في الفقرات الواردة أعلاه من هذا الموجز التنفيذي لا تزال تعاني من حالات النقص رغم تنفيذ خطة التوزيع السابقة.

١١ - وتؤكد حكومة العراق استعدادها للتعاون مع البرنامج تعاونا تاما، وللسماح للبرنامج بأن يراقب، في كافة أنحاء البلد، التوزيع العادل للإمدادات الإنسانية المستوردة بموجب هذه الخطة. ولتحقيق هذا الغرض، ستكون لموظفي الأمم المتحدة العاملين في البرنامج، فيما يتصل بأدائهم مهامهم، حرية غير مقيدة في الحركة وإمكانية الحصول على ما من شأنه تسهيل أعمالهم وفقا للفقرة ٤٤ من مذكرة التفاهم.

الجدول الأول

مخصصات القطاعات المختارة المشمولة بالخطة

القطاع/النشاط	المخصصات بدولارات الولايات المتحدة (على نطاق البلد)	مخصصات دهوك وأربيل والسليمانية
الأغذية	٨٠٧ ٠٠٠ ٠٠٠	١١٣ ٣٠٠ ٠٠٠
الصابون/المنظفات	٦٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٩ ٢٠٠ ٠٠٠
المعدات/قطع الغيار اللازمة لتجهيز الأغذية وللسوقيات	٣٦ ٠٠٠ ٠٠٠	-
المجموع الفرعي	٩٠٦ ٠٠٠ ٠٠٠	١٢٢ ٥٠٠ ٠٠٠
الأدوية/الإمدادات	٢١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٩ ٠٠٠ ٠٠٠
التغذية	٩ ٩٠٠ ٠٠٠	٩ ٩٠٠ ٠٠٠
الصحة/الإصلاحات	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠
المياه والمرافق الصحية	٤٤ ١٧٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠
الكهرباء	٥٥ ٣٠٠ ٠٠٠	١٩ ٣٠٠ ٠٠٠
الزراعة	٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٦ ٠٠٠ ٠٠٠
التعليم	٢٧ ٣٠٠ ٠٠٠	١٥ ٣٠٠ ٠٠٠
إعادة التوطين	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٦ ٠٠٠ ٠٠٠
إزالة الألغام	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠
المجموع الكلي	**١ ٣٢٠ ٦٧٠ ٠٠٠**	**٢٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠**

الجزء الأول

خطة شراء وتوزيع الأغذية

مقدمــــة

١٢ - عقب صدور قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٦٦١ (١٩٩٠) بفرض جزاءات على العراق، أنشأت حكومة العراق نظاما خاصا لتوزيع الحصص من أجل كفالة توزيع المواد الغذائية على كافة المواطنين العراقيين، وعلى العرب والأجانب المقيمين في العراق. وبدأ العمل بهذا النظام في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠. وهو مطبَّق حاليا في كافة أنحاء البلد باستثناء المحافظات العراقية الشمالية الثلاث. ووفقا لمذكرة التفاهم، سيتولى البرنامج، بالنيابة عن حكومة العراق، مسؤولية توزيع المواد الغذائية على السكان في المحافظات الشمالية الثلاث.

جوانب النظام الأساسية

١٣ - الشركاء الرئيسيون في النظام الحالي هم:

'١' وزارة التجارة/ حكومة العراق.

'٢' المستهلكون (مواطنوا العراق، والعرب والأجانب المقيمون).

'٣' وكلاء توزيع الحصص بالتجزئة (القطاع الخاص).

١٤ - وتتمثل مسؤولية وزارة التجارة في الاضطلاع، شهريا، بتوزيع المواد الغذائية على وكلاء توزيع الحصص بالتجزئة في مناطقهم المحددة، وكفالة تسليمها إلى الأسر المعيشية المسجلة لدى الوكيل المعني. وهناك ما يربو على ٨٦٤ ٤٥ وكيلا لتوزيع الحصص بالتجزئة يقدمون خدماتهم إلى المستهلكين المحليين في المحافظات الخمسة عشر وما يربو على ٠٠٠ ١١ وكيلا في المحافظات الشمالية الثلاث. وعلاوة على ذلك، يقوم وكلاء توزيع الحصص بالتجزئة شهريا باستعادة القسائم ذات الصلة من الأسر المعيشية، وذلك لضمان كفاية المواد الغذائية واستمرارها وانتظامها وفقا للبطاقات التموينية. وتحتوي كل بطاقة من البطاقات التموينية على عدد من القسائم الخاصة بالأصناف الغذائية الأساسية التي يشملها النظام وهي تغطي سنة تقويمية واحدة.

١٥ - ويتضمن المرفق ٣/الأغذية من خطة التوزيع السابقة، رسما بيانيا لنظام البطاقات التموينية المطبَّق حاليا لتوزيع المواد الغذائية.

١٦ - ويحق لكل مواطن عراقي، وكل عربي وأجنبي مقيم في العراق أن يحصل بحكم القانون على "بطاقة تموينية" من مراكز التسجيل. وتضع هذه المراكز قوائم بالأسر تتضمن أسماء أفرادها وأعمارهم وعدد المستهلكين في كل أسرة معيشية، وترسل هذه القوائم إلى مركز الحواسيب. ويرسل هذا المركز نسخة من كل قائمة إلى متجر أقرب وكيل لتوزيع الحصص بالتجزئة في موطن إقامة الأسر المعيشية المعنية، ونسخة أخرى من القائمة إلى مراكز توزيع الأغذية.

١٧ - ويتساوى جميع الأفراد في الحصة الفردية الشهرية بموجب النظام الحالي بالنسبة للسلع والكمية والرسوم الزهيدة ذات الصلة. ويجري شهريا إعلام الأسر المعيشية بصورة وافية، من خلال وسائط الإعلام العامة والخاصة، بحقوقها وبموعد التوزيع في مختلف مراكز التوزيع.

١٨ - وآلية المتابعة من أجل ضمان تنفيذ نظام توزيع الحصص تنفيذا فعالا وسليما تتم من خلال ما يلي:

'١' مكاتب المراقبة المعنية التابعة لوزارة التجارة؛
'٢' المجالس الشعبية المحلية المنتخبة؛
'٣' المواطنون.

١٩ - وللمستفيدين من النظام الحق في أن يتقدموا إلى وزارة التجارة بشكاوى ضد وكيل توزيع الحصص بالتجزئة في مناطقهم المحددة، إذا ما اكتشفوا أن الوكيل ينتهك الأنظمة ذات الصلة. ووفقا لذلك، تعمم وزارة التجارة استبيانا على جميع الأسر المعيشية المسجلة لدى الوكيل المذكور. وإذا ما تبيَّن أن نسبة ٥١ في المائة من الأسر المعيشية المشاركة في العملية تدين الوكيل، يلغى ترخيص وكالته ويعيَّن فورا وكيل جديد لتوزيع الحصص بالتجزئة.

٢٠ - أما آليات الحصول على البطاقة التموينية، والوثائق المطلوبة وتقديم الشكاوى فهي على النحو المنصوص عليه في الفقرات ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ من خطة التوزيع السابقة.

مراقبة التوزيع

٢١ - سيكون دور البرنامج في سياق مراقبة التوزيع العادل للإمدادات الإنسانية وتقدير مدى كفايتها بموجب الخطة، وفقا للفقرتين ٣٧ و ٣٨ من مذكرة التفاهم.

خطة توزيع المواد الغذائية

٢٢ - سيتم أيضا بموجب هذه الخطة، اتباع آلية توزيع المواد الغذائية المنصوص عليها بموجب الفقرات ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ من خطة التوزيع السابقة.

صيانة وإصلاح وتجديد واستبدال المعدات الضرورية على أساس الأولوية لأغراض مناولة وتخزين وتجهيز وتوزيع المنتجات الغذائية

٢٣ - لن تتحمل الهياكل الأساسية القائمة مواجهة أعباء كامل كميات السلع الغذائية التي سيتم استيرادها على مدى فترة الأشهر الستة لهذه الخطة على النحو المبيَّن في الجدول ٣. وترد في المرفق (التجارة - ١) قائمة شاملة تتضمن أولويات المعدات وقطع الغيار اللازمة لتجهيز ومناولة وتخزين وتوزيع الكميات الضخمة من الأغذية، وسيتم شراؤها بكلفة تقدر بمبلغ ٣٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

ترتيبات الشراء والتخزين

٢٤ - ستظل ترتيبات شراء الإمدادات الغذائية وتخزينها ونقلها بموجب هذه الخطة على النحو المذكور في الفقرة ٣٠ من خطة التوزيع السابقة.

مواقع عمل وكلاء التفتيش المستقلين

٢٥ - ستظل مواقع التفتيش المستقل على النحو المنصوص عليه بموجب الفقرة ٣١ من المرحلة الأولى من خطة التوزيع السابقة.

المستودعات

٢٦ - تخصص مستودعات محددة لتخزين المواد الغذائية التي تستوردها حكومة العراق بموجب الخطة. وستكون مواقع هذه المستودعات داخل مجمعات التخزين الرئيسية التابعة لوزارة التجارة في جميع أنحاء محافظات العراق.

٢٧ - ووفقا للفقرة ٥ من المرفق الأول من مذكرة التفاهم، يقوم البرنامج بتسليم الإمدادات الإنسانية المخصصة للتوزيع في المحافظات الشمالية الثلاث إلى المستودعات الموجودة داخل هذه المحافظات. وستكون مستودعات الموصل وكركوك التي يجوز تسليم الإمدادات إليها أيضا سواء من جانب حكومة العراق أو من جانب البرنامج، تحت إدارة البرنامج.

الجدول ٢

توزيع السكان العراقيين الذين تشملهم خطة التوزيع، حسب المحافظات

المحافظة	عدد السكان	البالغون	الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة
نينوي	٢ ٠٧٤ ٧٠٨	٢ ٠٦٤ ١٠١	١٠ ٦٠٧
التاميم	٧٦٨ ٠٥٦	٧٦٢ ٥١٤	٥ ٥٤٢
بغداد	٥ ٦٢١ ٤٢٦	٥ ٥٦٢ ١٦٦	٥٩ ٢٦٠
صلاح الدين	٨١١ ٥٢٩	٨٠٢ ٩٥٩	٨ ٥٧٠
ديالى	١ ٠٩٢ ٣٣٥	١ ٠٨٦ ٤٠١	٥ ٩٣٤
الأنبار	١ ٠٧٤ ٣٢٤	١ ٠٦٤ ٥٧٥	٩ ٧٤٩
بابل	١ ١٩٧ ٩٥٧	١ ١٩١ ٤٢٩	٦ ٥٢٨
كربلاء	٦٢٩ ٩٥٩	٦٢٤ ٥٣٢	٥ ٤٢٧
النجف	٧٨٢ ١٠٣	٧٧١ ٤١٨	١٠ ٦٨٥
القادسية	٧٦٣ ٨١٥	٧٥٦ ٦٤١	٧ ١٧٤
المثنى	٤٥٨ ٩٧٢	٤٥٢ ١٤٥	٦ ٨٢٧
البصرة	١ ٦٥٦ ٤٥٤	١ ٦٣٣ ١١٣	٢٣ ٣٤١
ميسان	٦٧٤ ٣٨١	٦٦٢ ٢٨٩	١٢ ٠٩٢
ذي قار	١ ٢٦٢ ١٠٤	١ ٢٤٨ ٥٢٢	١٣ ٥٨٢
واسط	٧٩٠ ٧٥٢	٧٨٥ ٤٤١	٥ ٣١١
دهوك	١ ٠٨٩ ٩٣٠	١ ٠٧٤ ٢٤٢	١٥ ٦٨٨
أربيل	٧٠٦ ٢٦١	٦٩١ ٢٢٠	١٥ ٠٤١
السليمانية	١ ٣٧٦ ٦٦١	١ ٣٦٦ ٤٧٨	١٠ ١٨٣
المجموع	**٢٢ ٨٣١ ٧٢٧**	**٢٢ ٦٠٠ ١٨٦**	**٢٣١ ٥٤١**

ملاحظة: تستند الأرقام الخاصة بعدد سكان المحافظات الجنوبية والوسطى التي يبلغ عددها ١٥ محافظة الى الإسقاطات التي وضعتها وزارة التجارة لشهر حزيران/يونيه ١٩٩٧. وتستند أرقام السكان بالنسبة للمحافظات الشمالية الثلاث الى أرقام برنامج الأغذية العالمي لشهر حزيران/يونيه ١٩٩٧. وتم حساب إسقاطات السكان بالاستناد الى زيادة شهرية بنسبة ٠,٣١ في المائة. وقد استمد عامل هذه الزيادة في السكان عن طريق حساب متوسط الزيادة المسجلة في السكان فيما بين شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وآذار/مارس ١٩٩٧.

ملاحظة: تمثل الأرقام المشار اليها أعلاه متوسط عدد السكان المسقط على مدى الفترة المتوقعة لتنفيذ المرحلة الثانية من توزيع الأغذية من قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ - آذار/مارس ١٩٩٨).

الجدول ٣

خطة إجمالية وقائمة مصنفة للمواد الغذائية والصابون والمنظفات

الصنف	الحصة الشهرية للفرد (بالكيلوغرام)	الاحتياجات الإجمالية الشهرية (بالأطنان)[2]	مجموع الاحتياجات لفترة ست أشهر (بالأطنان)	القيمة المطلوبة لفترة ستة أشهر (بدولارات الولايات المتحدة)
الأغذية				
دقيق القمح[1]	٩,٠٠٠	٢٣٠ ٥٢٢	١ ٣٨٣ ١٣١	٣٠٦ ٠٠٠ ٠٠٠
أرز	٢,٥٠٠	٥٧ ٦٣٠	٣٤٥ ٧٨٣	١٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠
سكر	٢,٠٠٠	٤٦ ١٠٤	٢٧٦ ٦٢٦	١٠٨ ٠٠٠ ٠٠٠
شاي	٠,١٥٠	٣ ٤٠٧	٢٠ ٤٤٢	٤٠ ٠٠٠ ٠٠٠
زيت الطبخ	١,٠٠٠	٢٣ ٠٥٢	١٣٨ ٣١٣	١١٦ ٠٠٠ ٠٠٠
حليف مجفف[3]	٢,٧٠٠	٦٢٥	٣ ٧٥١	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠
بقول	١,٠٠٠	٢٣ ٠٥٢	١٣٨ ٣١٣	١٠٤ ٠٠٠ ٠٠٠
ملح ممزوج باليود	٠,١٥٠	٣ ٤٥٨	٢٠ ٧٤٧	٣ ٠٠٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي				٨٠٧ ٠٠٠ ٠٠٠
الصابون والمنظفات				
صابون	٠,٢٥٠	٥ ٧٠٨	٣٤ ٢٤٨	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠
منظفات	٠,٣٥٠	٨ ١٥١	٤٨ ٩٠٦	٣٣ ٠٠٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي				٦٣ ٠٠٠ ٠٠٠
المجموع الكلي				٨٧٠ ٠٠٠ ٠٠

ملاحظة: تمثل هذه الأرقام كميات وقيم إرشادية رهنا بالتوزيع الفعلي وأحوال السوق.

(١) هذا الصنف المستورد هو قمح سيجري تجهيزه وتوزيعه على المستهلكين كدقيق قمح وذلك وفقا لمعامل تحويل بواقع ١٠ كيلوغرامات لكل ٩ كيلوغرامات من الدقيق.

(٢) حسبت هذه الكميات بالاستناد الى أرقام السكان الواردة في الجدول ٢. وأضيفت العلاوات التالية الى وكلاء البيع بالتجزئة لكفالة تسليم الوزن الدقيق للحصص الى المستهلكين: ٢ في المائة من دقيق القمح، والأرز، والسكر، وزيت الطبخ، والحبوب، والملح ومواد التنظيف؛ و ٥ في المائة من الشاي. ولا يعطى الوكلاء أي كمية إضافية من الحليب المجفف والصابون لأن هذه الأصناف توزع بصفائح وقطع على التوالي.

(٣) لا يتلقى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة سوى الحليب المجفف والصابون ومواد التنظيف. وكانت الأسر التي لديها أطفال تقل أعمارهم عن سنة واحدة تخير سابقا بين الحصول على حصص الأطفال (الحليب المجفف والصابون ومواد التنظيف) وبين حصص البالغين (القمح والأرز والسكر والشاي وزيت الطبخ والبقول والملح والصابون ومواد التنظيف). بيد أن هذا الخيار ليس متاحا للأطفال الذين يولدون بعد أيار/مايو ١٩٩٧ الذين سيحصلون على حصص الأطفال. وبالنظر الى السياسة السابقة التي كانت تسمح للأسر التي لديها أطفال تقل أعمارهم عن سنة واحدة باختيار حصص البالغين، فقد تكون هناك كميات هامة من مسحوق الحليب التي تم شراؤها في المرحلة الأولى جاهزة للتوزيع في المرحلة الثانية.

الجزء الثاني

خطة شراء وتوزيع الأدوية واللوازم الطبية

مقدمـــة

٢٨ - اتبعت الحكومة العراقية عند صياغة السياسة الصحية المبادئ التوجيهية لبرنامج عمل منظمة الصحة العالمية بشأن الأدوية الأساسية:

* **توفير أدوية فعالة ومأمونة ومنخفضة التكلفة وبثمن معقول للوفاء باحتياجات سكان العراق في مجملهم.**

* **كفالة أن تكون الأدوية ذات نوعية جيدة وتستخدم على نحو رشيد.**

٢٩ - وتصاغ الخطة للوفـــاء بالحاجـــة الفعليـــة من الأدوية، واللقاحات، واللوازم الطبية، والمعدات، وقطع الغيـــار، والأصنـــاف الأساسية الأخـــرى في إطار أهداف السياسة العامة هذه لكفالة التوزيع العادل. وبسبب الحالة الراهنة، فإن المرافق الصحية في العراق تواجه نقصا شديدا في الأصناف واللوازم التي توجد حاجة ملحة إليها. وتتفاقم هذه الحالة الصحية بشدة بسبب رداءة نوعية البيئة، وسوء التغذية، والأحوال الاجتماعية - الاقتصادية الصعبة. وقدمت تقارير وكالات الأمم المتحدة وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الـ ١٨٠ يوما صورة عن الحالة الصحية العامة الخطيرة السائدة في العراق.

٣٠ - وقبل آب/أغسطس ١٩٩٠، كان نظام الرعاية الصحية في العراق قائما على شبكة واسعة النطاق ومتطورة للغاية لمرافق الرعاية الصحية من الدرجة الأولى والثانية والثالثة. وهذه المرافق مرتبطة فيما بينها وبالمجتمع المحلي بأسطول كبير من سيارات الإسعاف ومركبات الخدمة، وبشبكة اتصالات جيدة تيسر الإحالة إلى المستوى التالي من نظام الرعاية الصحية.

٣١ - وقدرت حكومة العراق أن ٩٧ في المائة و ٧٨ في المائة من السكان الحضريين والريفيين على التوالي يحصلون على الرعاية الصحية. ويقدم الجدول ٥ توزيعا للبنية الأساسية الصحية في جميع أنحاء البلد. وفي حين أن النظام يرمي إلى التشديد على الجوانب العلاجية، فقد استكمل بمجموعة من الأنشطة الصحية العامة التي تشمل مكافحة الملاريا، وبرنامج موسع للتحصين، وأنشطة مكافحة السل، الخ.

٣٢ - وهناك في الوقت الحالي حاجة عاجلة في العراق للمعدات واللوازم الطبية، بما في ذلك العقاقير الأساسية، وكذلك إلى اللوازم الطبية والمواد الكيميائية المستخدمة في مكافحة الأمراض التي تنقلها الحشرات، وهي أمراض متوطنة في العراق. وتحتاج اللوازم، مثل آلات الأشعة السينية والأشعة المقطعية، ومعدات المختبرات، إلى الإصلاح. ومن المقدر أن ربع المعدات الطبية فقط المتوفرة في مرافق الرعاية الصحية لا تزال تعمل.

٣٣ - وفيما يتعلق بالعقاقير واللوازم الطبية، فإن الحالة تنذر بالخطر. ويعطى المرضى، في أفضل الأحوال جرعات أقل مما تتطلبه عادة حالتهم الصحية. وانخفض بشدة ناتج الإنتاج المحلي، وفي عام ١٩٨٩، أنفقت وزارة الصحة أكثر من ٥٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لشراء العقاقير واللوازم الطبية.

٣٤ - ومن المحتم أن تكفل الخطة توفير عقاقير ذات نوعية جيدة بتكلفة منخفضة وبثمن معقول للوفاء باحتياجات سكان العراق في مجملهم. وتعتبر اللقاحات، واللوازم الطبية والجراحية، ومعدات طب الأسنان ومعدات تشخيص الأعراض فئات أخرى تحتاج إلى إيلائها الاهتمام. ويعتبر توفير المبيدات الحشرية، ومعدات مكافحة الحشرات الناقلة للأمراض، وإعادة تجهيز أو إحلال أسطول سيارات الإسعاف لنقل المرضى واللوازم الطبية، ولكفالة الاتصال داخل الشبكة الصحية، أولوية أخرى تحتاج إلى اهتمام عاجل في إطار الخطة. وينبغي التشديد على أن قطاع الصحة العامة لا يمكن تحسينه بتوفير الأدوية واللوازم الطبية فقط. ويتعين استمرار توفير قطع الغيار لإصلاح معدات المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية والإمداد بسيارات الإسعاف، وهي احتياجات أساسية عاجلة إذا ما أريد جعل خدمات الصحة العامة أكثر فعالية في الوفاء ببعض المطالب العاجلة للرعاية الصحية العامة. ولا تزال هناك ١٠٠ سيارة إسعاف أخرى في إطار الخطة تشكل احتياجات ذات أولويـــة (الجدول ٤). وتعتبر أيضا أجهزة طب الأسنان من بين الاحتياجات الأكثر الحاحا.

٣٥ - واستمرت الحالة الصحية في المحافظات العراقية الشمالية الثلاث في التدهور طوال السنوات السبع الماضية. وهناك ١٠ في المائة فقط من بين أكثر من ٣٨١ مركزا للرعاية الصحية الأولية في المنطقة قادرة حاليا على تقديم خدمات الرعاية الصحية للأم/الطفل. وهناك انخفاض ملحوظ في توفر العقاقير واللوازم الطبية. ويوجد أيضا نقص مماثل في المعدات الأساسية لأغراض تشخيص الأعراض وعلاجها. ولذلك، فإن العناصر الأساسية للخطة الصحية لهذه المحافظات تشمل توفير العقاقير الأساسية للغاية، وإصلاح وصيانة البنية الأساسية الصحية وتوفير قطع الغيار للمعدات المتعطلة بالمستشفيات. وهي مدرجة في الخطة التي تخصص ٢٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للأدوية واللوازم الطبية و ١٠ ملايين دولار أخرى من دولارات الولايات المتحدة لعمليات إصلاح البنية الأساسية الصحية.

٣٦ - ووفقا لمذكرة التفاهم، سيكون البرنامج مسؤولا في المحافظات الشمالية الثلاث عن توزيع الأدوية واللوازم الصحية. وتكفّل البرنامج بأن يفي تحديد الاحتياجات في القطاع الصحي بالاحتياجات الأساسية لهذه المحافظات.

عناصر الخطة

٣٧ - عناصر الخطة لتقدير الاحتياجات من الأدوية واللوازم الطبية، وإجراءات التنظيم، والاستيراد والتخزين والتوزيع هي تلك الواردة تحت الفقرة ٤٣ من خطة التوزيع السابقة.

٣٨ - ومطلوب مبلغ ٣٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للوفاء بإجمالي الاحتياجات من الأدوية واللوازم الطبية في جميع أنحاء العراق، خلال فترة ستة أشهر. وبموجب الخطة الحالية، كما كان الحال في إطار الخطة السابقة، جرى تخصيص مبلغ ٢١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة للوفاء فقط بالمتطلبات

والاحتياجات الأكثر إلحاحا. ولتحقيق توزيع عادل للوازم الطبية، سيجري توزيع الأموال المخصصة فيما بين المحافظات على أساس ١,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لكل مليون شخص شهريا.

٣٩ - ووفقا للفقرة ٣٩ من مذكرة التفاهم، ستقدم حكومة العراق معلومات تفصيلية للبرنامج المتعلق بتسليم اللوازم والمعدات لجهات محددة بغية تسهيل مراقبة استخدامها والتأكد منه وسيضطلع البرنامج أيضا بالمهام المنصوص عليها في الفقرة ٨ من المرفق الأول لمذكرة التفاهم.

الجدول ٤

توزيع سيارات الإسعاف*

رقم مسلسل	المحافظات	عدد سيارات الإسعاف
١ -	نينوي	٧
٢ -	التأميم	٣
٣ -	بغداد	٣٠
٤ -	صلاح الدين	٤
٥ -	ديالى	٤
٦ -	الأنبار	٥
٧ -	بابل	٤
٨ -	كربلاء	٣
٩ -	النجف	٣
١٠ -	القادسية	٣
١١ -	المثنى	٣
١٢ -	البصرة	٨
١٣ -	ميسان	٤
١٤ -	ذي قار	٤
١٥ -	واسط	٣
١٦ -	دهوك	٣
١٧ -	إربيل	٤
١٨ -	السليمانية	٥
المجموع		١٠٠

* سيجري توزيع سيارات الإسعاف في هذا الجدول وفقا لنفس المعايير المتبعة في خطة التوزيع السابقة، أي سيارة إسعاف واحدة لكل ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة تقريبا من السكان.

الجدول ٥

المستشفيات التي ستتلقى مدخلات البنية الأساسية

رقم مسلسل	المحافظات	عـــدد المستشفيات التي ستتلقى مدخلات	مجمـــوع عـــدد المستشفيات
١ -	بغداد	٢٠	٣٤
٢ -	البصرة	٦	١٠
٣ -	نينوى	٦	١٢
٤ -	ميسان	٤	٨
٥ -	القادسية	٤	٦
٦ -	ديالى	٥	٨
٧ -	بابل	٥	٨
٨ -	التأميم	٤	٥
٩ -	الأنبار	٤	١٠
١٠ -	كربلاء	٤	٥
١١ -	واسط	٤	٥
١٢ -	ذي قار	٥	٧
١٣ -	المثنى	٤	٤
١٤ -	صلاح الدين	٤	٦
١٥ -	النجف	٤	٥
١٦ -	دهوك	٥	٥
١٧ -	إربيل	١٠	١٠
١٨ -	السليمانية	١٠	١٤
المجموع		١٠٨	١٦٢

ملاحظة: بسبب الموارد المحدودة، فإنه جرى تحديد المستشفيات التي هي في حالة ملحة للغاية لإصلاح البنية الأساسية أي معدات التبريد وخدمات المرضى، الخ.، لكي تتلقى المدخلات.

الجزء الثالث

خطة الشراء لأجل المياه والصرف الصحي

٤٠ - نظرا لأهمية الإمداد بمياه الشرب وتوفير المرافق الصحية بالنسبة للصحة العامة، اعتمدت حكومة العراق برنامجا طويل الأجل لتقديم هاتين الخدمتين وفقا للمعايير الصحية الدولية المقررة للفرد الواحد. إلا أن تنفيذ هذه السياسة يواجه عقبات كأداء، نظرا لانعدام الموارد والمعدات وما ترتب على ذلك من تعطيل للخدمتين على مدى السنوات السبع الماضية. وتذهب التقديرات إلى أن إصلاح المرافق الموجودة يلزمه نحو ٥١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. وهذه التقديرات لا تضع في الحسبان إنشاء مشاريع ومرافق جديدة للمياه من أجل تلبية احتياجات العدد المتزايد من السكان. ولمجرد مواجهة أشد الاحتياجات الإنسانية إلحاحا في هذا القطاع، تخصص الخطة ما مجموعه ٤٤,١٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، من بينها ٢٤,١٧ مليون دولار لبغداد وللمحافظات الأربعة عشر الأخرى و ٢٠ مليون دولار للمحافظات الشمالية الثلاث.

٤١ - ويبلغ إنتاج مياه الشرب في المحافظات الأربعة عشر ٤٠٠ ١ مليون متر مكعب سنويا. ويبلغ الإنتاج التصميمي المقرر لبغداد ٨٥٠ مليون متر مكعب سنويا. إلا أنه نظرا لتأخر وصول الإمدادات في إطار خطة التوزيع السابقة، ظلت الكفاءة التقديرية للمرافق الموجودة أقل من ٤٠ في المائة من القدرة التصميمية. وتقدر النسبة المئوية للهدر بأكثر من ٤٠ في المائة من الماء المنتج فعلا.

٤٢ - وفيما يختص بالمرافق الصحية، تبلغ القدرة التصميمية للمحافظات الأربعة عشر، باستثناء بغداد، ١٥٣ مليون متر مكعب سنويا، بينما تبلغ القدرة التصميمية لبغداد ٦٨٠ مليون متر مكعب سنويا. وبالإضافة إلى ذلك، توجد ٢٥٦ محطة ضخ تشمل أكثر من ٠٠٠ ١ مضخة رأسية وغاطسة. ورغم أن الشبكة تحتاج إلى تجديد كامل، تستهدف الخطة الحاضرة توفير مجرد الحد الأدنى من الاحتياجات اللازمة لصيانة الشبكة وتشغيلها خلال الشهور الستة المقبلة. وفيما يختص بالتفاصيل الواردة في المرفقات، تبلغ التكلفة التقديرية للحد الأدنى من الإصلاحات نحو أربعة ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة شهريا، بما في ذلك مبلغ ٢,٦ من ملايين دولارات الولايات المتحدة شهريا للمحافظات الأربعة عشر ونحو ١,٤ من ملايين الدولارات شهريا لبغداد، التي تخدم العاصمة والمراكز المحيطة بها.

٤٣ - والمرفقات المرقمة ١ إلى ٨/مياه/مرافق صحية تبيِّن قطع الغيار وما يلزم على وجه السرعة من معدات.

٤٤ - ووفقا للفقرة ٤٠ من مذكرة التفاهم، ستقدم حكومة العراق إلى البرنامج معلومات تفصيلية، تتعلق بتوريد الإمدادات والمعدات إلى جهات معيَّنة، لتيسير المراقبة والتثبت من استعمال تلك الإمدادات والمعدات. كما سيؤدي البرنامج المهام المنصوص عليها في الفقرة ٨ من المرفق الأول بمذكرة التفاهم.

الجزء الرابع

خطة الشراء لأجل الطاقة الكهربائية

مقدمـــة

٤٥ - يتسبب عدم كفاية الكهرباء، الناجم عن الضرر الذي أصاب هذا القطاع الحيوي وعن عدم توافر قطع الغيار والمعدات، في مشكلات كبرى في البلد بأسره.

٤٦ - وأسفر العجز في الكهرباء عن برنامج يومي لفصل الأحمال في مختلف أنحاء العراق، من دهوك شمالا إلى البصرة جنوبا، وقد بلغ العجز ٦٠٠ ١ مليون واط في تموز/يوليه ١٩٩٦ حيث بلغ حمل الذروة زهاء ٣٠٠ ٥ مليون واط؛ وسيصل حمل الذروة في صيف عام ١٩٩٧ إلى ٦٠٠ ٥ مليون واط. والمرفق الأول/ الكهرباء عبارة عن رسم بياني يوضح القدرة المركبة، والقدرة المتاحة القصوى، وحمل الذروة، وعجز التوليد خلال تموز/يوليه عام ١٩٩٦. وأدى تشغيل الشبكة الكهربائية بهذا العجز إلى قطع التيار الكهربائي مرارا عن المستهلكين بجميع أنواعهم، بما فيهم المستشفيات ومحطات المياه ومحطات الصرف الصحي ومطاحن القمح ومحطات الري والضخ والمدارس والجامعات، بالإضافة إلى مناطق سكنية بأكملها وخدمات أخرى.

٤٧ - وتخصص الخطة الحاضرة ٥٥,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لقطاع الطاقة. وتركّز الخطة على تلبية احتياجات المحطات البخارية والمحطات الغازية لتوليد الكهرباء والمحطات الكهرمائية في مختلف أنحاء العراق. ورُصد جزء من المخصصات لشبكات نقل الكهرباء وتوزيعها في مختلف أنحاء العراق. وقد خصص ١٩,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للمحافظات الشمالية الثلاث. ويشتمل المرفق الثاني/الكهرباء على قائمة مصنفة تحوي قطع الغيار اللازمة لتلبية الاحتياجات المذكورة أعلاه.

٤٨ - ووفقا للفقرة ٤١ من مذكرة التفاهم، ستقدم حكومة العراق إلى البرنامج معلومات مفصّلة، تتعلق بتوريد الإمدادات والمعدات إلى جهات معيّنة، لتيسير المراقبة والتثبت من استعمال تلك الإمدادات والمعدات. كما سيؤدي البرنامج المهام المنصوص عليها في الفقرة ٨ من المرفق الأول بمذكرة التفاهم.

الجزء الخامس
خطة الشراء والتوزيع لأجل الزراعة

مقدمـــة

٤٩ - تدهور الإنتاج والإنتاجية فيما يتعلق بالأغذية المحلية تدهورا شديدا خلال السنوات الماضية، نتيجة لاعتماد التوسع الأفقي بسبب انعدام المدخلات الأساسية اللازمة للتوسع الرأسي. ولذلك، تنتشر الآفات والأمراض النباتية على نطاق واسع. وقد تفاقم الأمر بفعل العجز في مبيدات الآفات ومبيدات الأعشاب والعجز في تشغيل طائرات الهليكوبتر المخصصة للرش. كما ظهرت حالة تدهور مماثلة في مجال الإنتاج الحيواني نظرا للعجز في اللقاحات والعقاقير المخصصة للحيوان وفي أدوات العلاج والتشخيص البيطريين.

٥٠ - وتولي حكومة العراق أهمية قصوى لقطاع الزراعة عملا على رفع مستوى إنتاج الأغذية نظرا لأن البلد قد تعين عليه أن يعتمد أشد الاعتماد، في ظل الظروف السائدة، على الإنتاج المحلي لتلبية الاحتياجات. وعلى الرغم من التدابير التي اتخذتها الحكومة ووكالات الأمم المتحدة، ظل الناتج محدودا للغاية نتيجة لعدم كفاية الإمدادات من المدخلات الأساسية.

٥١ - ويحتاج قطاع الزراعة إلى شن عدة حملات جوية وبرية لمكافحة آفات المحاصيل الرئيسية التي تصيب الحبوب والنخيل والقطن وعباد الشمس والخضروات. ويمكن أن يؤدي تقليص حالات الإصابة بالآفات دورا رئيسيا في زيادة الإنتاج الغذائي وتقليل الخسائر التي تسببها الآفات.

٥٢ - وفي قطاع الإنتاج الحيواني، أفيد عن ظهور معظم الأمراض خلال السنوات السبع السابقة المتسمة بنقص الأدوية الأساسية واللقاحات فضلا عن المعدات البيطرية. وهذا الأمر قلل كثيرا من قدرة الخدمات البيطرية على مكافحة الأمراض ومنع تفشيها.

٥٣ - وجميع القطاعات الزراعية في العراق تتمتع بدرجة عالية من الميكنة، إلا أن أعدادا كبيرة من الآلات إما معطلة أو تعمل بلا كفاءة نظرا لانعدام قطع الغيار والنقص في الجرارات. وقد أثـَّر ذلك سلبيا على إنتاج المحاصيل وعلى إعداد التربة. ونجمت عن ذلك خسائر متزايدة في المحاصيل فضلا عن تقلص المساحات المروية.

الاستراتيجية الأساسية والاحتياجات

٥٤ - تتمثل الاستراتيجية الأساسية لهذه الخطة في الحفاظ على مستوى الإنتاج الزراعي الراهن بتأمين احتياجات الحماية والوقاية للنبات والحيوان. وقد دُرست الاحتياجات ذات الأولوية، التي من قبيل مبيدات الآفات ومبيدات الأعشاب ومتطلبات الرش الجوي ومتطلبات الصحة البيطرية، وإن لم تعالج معالجة كاملة نظرا لمحدودية الاعتمادات. وتناظر الاحتياجات المقترحة الحد الأدنى من الاحتياجات اللازمة لتلبية حاجات صغار المزارعين في شتى أنحاء البلد لمنع ازدياد التدهور، الذي يمكن أن يؤدي إلى انهيار القطاع.

٥٥ - ولهذا الغرض، تخصص الخطة ٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لقطاع الزراعة. وستوزع مدخلات زراعية تقدر قيمتها بـ ٢٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على المحافظات الخمسة عشر (انظر المرفق/الزراعة - ١). وسيخصص المبلغ الباقي البالغ ٢٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لمحافظات دهوك وأربيل والسليمانية الواقعة في الشمال، بينما سيخصص ٢٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لمحافظات العراق الباقية. والمدخلات الأساسية عبارة عن مبيدات للآفات ومعدات للرش وآلات زراعية ومضخات للري وجرارات وقطع غيار وإمدادات بيطرية.

٥٦ - وستطبق على المدخلات السالفة الذكر نفس المنهجيات المبيَّنة بالخطة السابقة، في فقراتها ٧٢ و ٧٣ و ٧٤. أما القائمة المفصَّلة المتعلقة بتوزيع الجرارات ومضخات الري ومعدات الرش الأرضي، فهي مرفقة تحت عنوان "المرفق/الزراعة - ٢".

٥٧ - وسيقوم البرنامج، وفقا لمذكرة التفاهم، بعمليتي شراء وتوزيع المعدات والإمدادات الزراعية لدهوك وأربيل والسليمانية. وتستهدف الخطة توريد المدخلات الشديدة الضرورة للمزارعين مع مراعاة القيود المفروضة على الموارد. ولذلك، أدرجت بالخطة ثمانية مشاريع تكلفتها الإجمالية ٢٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على النحو المفصَّل في الجدول أدناه:

المشاريع الزراعية لدهوك وأربيل والسليمانية

	عنوان المشروع	الاحتياجات بدولارات الولايات المتحدة
١	توفير مدخلات أساسية	٥ ٤٨٦ ٧٠٠
٢	توفير بذور جيدة	٣ ٨٥٧ ٨٠٠
٣	معدات وإمدادات للخدمات الزراعية	١ ٦٥٠ ٠٠٠
٤	إحياء إنتاج الدواجن على نطاق صغير	٣ ٠٢٣ ٩٧٨
٥	مكافحة أمراض الحيوان	٢ ٩٤٥ ٤٦٢
٦	توفير المضخات والأنابيب وقطع الغيار ومعدات الصيانة اللازمة للري	٥ ١١٩ ٧١٠
٧	توفير قطع الغيار للآلات الزراعية	٢ ٢١٩ ٩٥٠
٨	تنشيط (تربية النحل)	٣٩٦ ٤٠٠
	تكاليف التنفيذ ودعم البرنامج	١ ٣٠٠ ٠٠٠
	المجموع	٢٦ ٠٠٠ ٠٠٠

٥٨ - وترد في المرفقات المعنونة "المرفقات/الزراعة - ٣ إلى ١٠" تفاصيل الإمدادات والمعدات من المدخلات الزراعية اللازمة لدهوك وأربيل والسليمانية.

٥٩ - ووفقا للفقرة ٤١ من مذكرة التفاهم، ستقدم حكومة العراق إلى البرنامج معلومات مفصّلة، تتعلق بتوريد الإمدادات والمعدات إلى جهات معيّنة، لتيسير المراقبة والتثبت من استعمال تلك الإمدادات والمعدات. كما سيؤدي البرنامج المهام المنصوص عليها في الفقرة ٨ من المرفق الأول بمذكرة التفاهم.

الجزء السادس

خطة الشراء والتوزيع لأجل التعليم

٦٠ - تأثرت مراحل التعليم الإبتدائي والثانوي والجامعي في العراق بحالات العجز الشديد في مواد التعليم الأساسية للغاية، والأثاث المدرسي، والكتب الدراسية، والقرطاسية، وغير ذلك من الاحتياجات الأساسية لقطاع التعليم. وضخامة احتياجات هذا القطاع يبينها حجم قطاع طلاب العلم الذين يقدر مجموعهم بخمسة ملايين طالب. ولا تزال حجرات الدراسة التي أصابتها التلفيات في ٤ ١٥٧ مدرسة باقية بلا إصلاح، بل إن حجرات الدراسة في كثير من المدارس بلا أبواب أو نوافذ. ويوجد ما يصل إلى ٧٠ تلميذا في حجرة الدراسة الواحدة، التي لا تسع في الظروف العادية سوى ٣٠ تلميذا. ولا يزال عدد ضخم من المدارس بلا إمدادات من المياه النظيفة وبلا مرافق صحية.

٦١ - وأسفرت الحالة السائدة عن انخفاض معدل القيد بالمدارس وعن زيادة كبيرة في معدل التسرب من الدراسة، ولا سيما في المرحلتين الابتدائية والثانوية. كما أثر انعدام وسائل ومواد الإيضاح الأساسية على مستوى التعليم في البلد. وبينما يقدر مجموع المتطلبات اللازمة لسد الاحتياجات الأساسية العاجلة في شتى أنحاء البلد بـ ١٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، مع استبعاد احتياجات التعليم العالي، تخصص الخطة الحاضرة مجرد ٢٧,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للاحتياجات الأساسية. وقد أُدرجت بعض الإمدادات الأساسية اللازمة للتعليم العالي بتكلفة مقدرة بـ ٣,٦ من ملايين دولارات الولايات المتحدة (انظر: المرفق/التعليم ١).

٦٢ - وقد لحقت أضرار جسيمة بالهيكل الأساسي التعليمي في المحافظات الشمالية الثلاث. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عجز شديد في المواد التعليمية الأساسية، ومن بينها الكتب. وقد خصص ١٥,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للإمدادات المدرسية التي تمس الحاجة إليها، ولإصلاح المدارس المتضررة، ولتدريب الموظفين في المنطقة. (انظر: "المرفق/التعليم - ٢ - الإمدادات اللازمة للمحافظات الشمالية الثلاث).

٦٣ - ووفقا للفقرة ٤١ من مذكرة التفاهم، ستقدم حكومة العراق إلى البرنامج، معلومات مفصلة، تتعلق بتوريد الإمدادات والمعدات إلى جهات معينة، لتيسير المراقبة والتثبت من استعمال تلك الإمدادات والمعدات. كما سيؤدي البرنامج المهام المنصوص عليها في الفقرة ٨ من المرفق الأول بمذكرة التفاهم.
